Zagazig Journal of Agricultural Research
www.zu.edu.eg/agr/journals

# تقدير الآثار الاقتصادية للتبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء في ضوء التوجه الإستراتيجى المصرى الراهن نحو أفريقيا

محيي الدين محمد خليل البيجاوي[1]*- السيد حسن محمد جادو[2]

١- قسم الاقتصاد الزراعي - المركز القومي للبحوث - الجيزة - مصر
٢- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة بمشتهر - جامعة بنها - مصر

## الملخص

أنشئ تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير عام ١٩٩٨ كمنظمة إقليمية فرعية تابعة للإتحاد الأفريقي ، ويضم في عضويته حالياً (٢٨) دولة أفريقية ، وإنضمت مصر إلي هذا التجمع أثناء القمة الثالثة للتجمع والتي انعقدت في مدينة الخرطوم فبراير ٢٠٠١. إستهدف البحث دراسة الآثار الإقتصادية المحتملة لإنضمام مصر، وتقدير أهم العوامل المؤثرة على تجارتها الخارجية مع دول التجمع ، وذلك من خلال تقدير نموذج الجاذبية المعمم في مجال التجارة الخارجية. كانت أهم النتائج البحثية ما يلي: تمثل الصادرات الكلية المصرية إلي تجمع دول الساحل والصحراء نحو ٧٣,٨% من إجمالى الصادرات المصرية إلي القارة الأفريقية، كما تمثل الواردات المصرية الكلية من التجمع نحو ٨٠,٣% من إجمالى الواردات المصرية من أفريقيا، وذلك كمتوسط سنوي خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٠). تزايد معدل النمو السنوي لقيمة والصادرات الكلية المصرية إلي دول الساحل و الصحراء من حوالي ٢,٢٤% خلال الفترة الأولى للدراسة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) قبل إنضمامها للتجمع، إلى نحو ١١,٧٩% خلال الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠١٠) بعد إنضمام مصر للتجمع ، كما إرتفع معدل النمو السنوي لقيمة الواردات الكلية المصرية من دول التجمع من حوالي ٧,٥٢% خلال الفترة الأولى ، إلي حوالي ٩,٩٦% خلال فترة الدراسة الثانية. تزايد معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي تجمع دول الساحل والصحراء من حوالي ١٤,٨٦% خلال فترة الدراسة الأولى، إلى نحو ١٩,٩١% خلال فترة الدراسة الثانية ، كما إرتفع معدل النمو السنوي لقيمة الواردات الزراعية المصرية من دول التجمع من نحو ٩,٦٥% خلال فترة الدراسة الأولى إلي حوالي ١٥,٧٦% خلال فترة الدراسة الثانية. ولبيان الأثر الفردي لكل دولة من دول التجمع على الصادرات المصرية أوضحت نتائج تقدير النموذج أن زيادة الدخل الفردي في كل من" السودان، تونس، سيراليون، ليبيا، كينيا، وموريتانيا" يؤدى إلي إحتمال زيادة الصادرات المصرية إلي تلك الدول بنحو ٥,١٧%، ٤,٧٩% ، ٢,٢٦%، ٦,٣١% ، ٣,١١ %، ٠,٤٨% لكل منها على الترتيب . بينما تقل الصادرات المصرية بزيادة الدخل الفردي في دول" إريتريا ، المغرب ، وجيبوتي" حيث أنه في حالة زيادة مستوي الدخل الفردي بنسبة ١% في هذه الدول ، من المحتمل أن تنخفض الصادرات المصرية إليها بنحو ٢,٣٦% ، ١,٤٠% ، ١,٩٩% لكل منها على الترتيب، الأمر الذي يعنى أن المستهلك بهذه الدول يعتبر السلع المصرية ردئية و يقل الطلب عليها بزيادة الدخل الفردي. أوضحت الدراسة أيضا أن أهم المشاكل التى تواجه زيادة التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء تتمثل في ، صعوبة عمليات النقل والشحن وعدم توافر خطوط نقل (برية أو بحرية أو جوية) منتظمة بين مصر وهذه الدول علاوة على ارتفاع تكاليفها ، وقصور الدعاية والإعلان عن المنتجات المصرية، والتواجد المصري الضعيف في أسواق هذه الدول. أوصت الدراسة بضرورة تقديم التأمينات والضمانات اللازمة للصادرات أو الواردات المصرية مع هذا التجمع ضد مخاطر عدم السداد أو المخاطر غير التجارية، والتوسع في تقديم التسهيلات الإئتمانية وتمويل التجارة الخارجية والعمل على تنفيذ مشروعات استثمارية وتنموية مشتركة وتعميق العلاقات السياسية والإجتماعية والثقافية بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء.

**الكلمات الاسترشادية:** الآثار الاقتصادية للتبادل التجارى، تجمع دول الساحل والصحراء، الميزان التجارى، صادرات، الشركاء التجاريين، الواردات.

## المقدمة والمشكلة البحثية

تجمع دول الساحل والصحراء هو منظمة إقليمية فرعية تتبع الاتحاد الأفريقي، وقد تم التوقيع علي معاهدة إنشاء هذا التجمع بمدينة طرابلس الليبية خلال الفترة من ٤-٦ فبراير ١٩٩٨ والتي اتخذت مقراً للأمانة العامة ورئاسة التجمع، وتأتي هذه المعاهدة في إطار اتفاقية – أبوجا – نيجيريا المنظمة للتكتلات والتجمعات الإقتصادية

*Corresponding author: Tel.: +201009648085
E-mail address: mohye elbegay@yahoo.com

الأفريقية. حيث وقع عليها كل من دول: ليبيا، بوركينافاسو، مالي، النيجير، تشاد، والسودان، وإعتبرت هذه الدول هي المؤسسة للتجمع، وقد تم الإعتراف بتجمع دول الساحل والصحراء كتجمع اقتصادي إقليمي خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قادة ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في الفترة من ٤-١٢ يوليو ٢٠٠٠ بمدينة لومي عاصمة توجو، وقد منح التجمع صفة المراقب لدي الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية رقم "92/56/A/RES"، ويرتبط تجمع دول الساحل والصحراء باتفاقيات شراكة مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، لتعزيز العمل المشترك في العديد من المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ويضم تجمع دول الساحل والصحراء في عضويته حالياً (٢٨) دولة أفريقية تمثل ٤٩% من دول القارة، وهي: السودان، السنغال، إريتريا، النيجر، المغرب، الصومال، تشاد، بوركينافاسو، بنين، جامبيا، تونس، توجو، جيبوتي، جمهورية أفريقيا الوسطي، جزر القمر، سيراليون، ساوتومي وبرنسيب، كوت ديفوار، غنيابيساو، غنيا الاستوائية، غانا ، ليبيريا، ليبيا، كينيا ، موريتانيا، مصر ، مالي، ونيجيريا. وقد شاركت مصر في هذا التجمع منذ إنشاؤه عام ١٩٩٨ وحضرت إجتماعاته كمراقب، وأعلنت عن إنضمامها رسمياً إلي التجمع أثناء القمة الثالثة للتجمع والتي انعقدت في مدينة الخرطوم خلال الفترة من ١٢-١٣ فبراير عام ٢٠٠١. والعضوية في تجمع الساحل والصحراء مفتوحة لا ترتبط بمنطقة إقليمية محددة، بمعني أنها عابرة للإقليمية، فهو لا يقتصر علي الدول الخاصة بإقليم محدد مثل تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "COMESA" أو الجماعة التنموية للجنوب الأفريقي "SADC"، أو الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا "ECOWAS" ويعزي ترك باب العضوية مفتوحاً إلي طموحات دول التجمع لامتداده من المحيط الهندي شرقاً إلي الأطلسي غرباً، ليكون أكبر سوق في القارة الأفريقية، وقد استندت مبادئ تجمع دول الساحل والصحراء علي الأطر الأساسية لإتفاقية أبوجا ١٩٩١ والتي نصت علي أن أي تجمع أو تكتل اقتصادي بين أي مجموعة من الدول الأفريقية، إنما هو بمثابة لبنة أساسية في الصرح الاقتصادي الأفريقي بشكل عام، وتتمثل أهداف تجمع دول الساحل والصحراء في ثلاثة أهداف رئيسية:

### الأهداف السياسية

١- تدعيم الروابط الوثيقة التي تجمع بين هذه الدول والتي يأتي في مقدمتها الجوار الجغرافي والتشابه الكبير في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- الوعي الكامل لدي صناع القرار وشعوب هذه الدول بضرورة التكاتف من أجل التصدي لمشكلات التخلف والفقر علي كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، سواء الموروث منها عن الحقبة الاستعمارية، أو المشكلات الجديدة الناجمة عن ظاهرة العولمة "Globalization" وتداعياتها.

٣- التفاهم الكامل لما يدور في العالم بصفة عامة والدول العربية والأفريقية بصفة خاصة – في ظل الربيع العربي – مع الإقتناع بعدم وجود مكان في النظام العالمي الجديد للكيانات الفردية الصغيرة.

٤- التعاون بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها وإنشاء مكتب دائم للتنسيق بهذا الشأن، وتطوير التعاون من أجل التصدي لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، وضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بتدعيم الإستقرار في الدول الأعضاء. وكذلك إنشاء محكمة عدل تحكم في المنازعات والخلافات بين الدول الأعضاء.

### الأهداف الاقتصادية

١- إقامة إتحاد إقتصادي شامل وفقاً لإستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، بهدف الوصول إلي الاتحاد النقدي للتجمع.

٢- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء.

٣- حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات.

٤- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم السياسات الأستثمارية، في الميادين الزراعية والصناعية والأجتماعية والثقافية وميادين الطاقة في الدول الأعضاء.

٥- زيادة وتطوير وسائل النقل والإتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بين الدول الأعضاء والعمل علي زيادة وتنفيذ المشاريع المشتركة. وتعظيم دور القطاع الخاص في التجارة والاستثمار، من خلال إتباع سياسات مشتركة تهدف إلي خلق بيئة ملائمة للإستثمار والفرص التي يتيحها التكامل الإقليمي.

### أهداف أخري ومنها

١- تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا فيما بين الدول الأعضاء، والتعاون في مجال السياحة.

٢- تنمية دور المرأة والثروات البشرية، وتشجيع المشروعات في الأنشطة الاجتماعية والثقافية لتدعيم الروابط بين الدول الأعضاء.

٣- التعاون في مجالات البيئة واستغلال الموارد الطبيعية.

٤- التعاون في مجال إستراتيجيات التنمية الريفية، وإدارة الموارد الطبيعية والخاصة بتعزيز التعاون حول قطاعات الأنشطة الريفية، لاسيما المتعلقة بمورد المياه في صحراء والمناطق القاحلة بدول التجمع، بهدف إبراز فرص التكامل وأعمال التنمية التي تخدم الاندماج الإقليمي.

٥- التعاون في مجالات إزالة الضعف الهيكلي والمؤسسي للدول الأعضاء.

ولانضمام مصر إلي تجمع دول الساحل والصحراء مجموعة من المزايا يتمثل أهمها في: إمكانية نفاذ الصادرات لسوق واسع يبلغ تعداد سكانه أكثر من ٥٣٩ مليون نسمة، مع إعفاءات للرسوم الجمركية علي صادراتها لتلك الدول، والإستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وباقي مؤسسات التمويل الدولية العاملة في أفريقيا، وفي مجال الزراعة فقد أبدت العديد من الدول رغبتها في الإستفادة من الخبرة المصرية في المجال الزراعي، وإنشاء مزارع نموذجية ويمكن لهذه المزارع الإستفادة من العمالة المصرية، كما يمكن أن تمثل مصدراً رخيصاً لواردات مصر الزراعية من أفريقيا، وفي مجال المقاولات فإن الشركات المصرية تتمتع بخبرة واسعة في الدول الأفريقية خاصة تطوير البنية والمرافق الأساسية، علاوة علي مشروعات الربط الكهربائي بين مصر وهذه الدول، كما أن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا يلعب دوراً هاماً في توفير الخبرات المصرية اللازمة للمشروعات التنموية، يضاف إلي ذلك وجود عدد من دول حوض النيل بهذا التجمع، الأمر الذي يتيح لمصر تعميق أكثر لعلاقاتها الإستراتيجية بهذه الدول.

### المشكلة البحثية

علي الرغم من إنضمام مصر رسمياً لتجمع دول الساحل والصحراء منذ عام ٢٠٠١ وحصولها علي العديد من المزايا التي يمكن الإستفادة بها في التعامل التجاري سواء تصديراً أو إستيراداً ، مثل تخفيض التعريفات الجمركية علي السلع المصدرة، وتمتع مصر بمزايا نسبية وتنافسية في بعض الحاصلات التصديرية، وعلي الرغم من حدوث تحسن في الميزان التجاري والزراعي المصري مع تجمع دول الساحل والصحراء، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح علي حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع، ولم يحقق التقدم المأمول في مجال زيادة الصادرات المصرية إلي دول التجمع، حيث أن حجم التجارة البينية بين مصر وتلك الدول ما زال ضئيلاً، فقد بلغ نحو ٣٩٦,٩، ٢٢٢,٢ مليون دولار يمثل نحو ١,٥%، ٥,٣% من إجمالي قيمة التجارة الكلية والزراعية المصرية والبالغة حوالي ٢٦,٩٨، ٤,٢١ مليار دولار علي الترتيب كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) (تقرير وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٩) ومن هنا تكمن المشكلة البحثية، في دراسة الأسباب والوقوف علي أهم العقبات التي تعترض تحسين وتنمية التجارة الخارجية المصرية مع تجمع دول الساحل والصحراء.

### الأهداف البحثية

إنطلاقاً من المشكلة البحثية تتلخص الأهداف البحثية في دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية لتجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، ودراسة تطور التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع تجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، وكذلك تقدير العوامل المؤثرة علي التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع خلال نفس الفترة، كما تستهدف الدراسة الوقوف علي أهم المعوقات التي تعترض تنمية وزيادة التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء، مع طرح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة معدلات التجارة بين مصر وهذا التجمع الأفريقي الهام.

## مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمد البحث علي أسلوبي التحليل الوصفي والكمي، متمثلاً في أسلوب الإنحدار البسيط، وكذا تقدير الأهمية النسبية ومتوسطات بعض المتغيرات الأقتصادية موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، كما سيتم قياس وتقدير الآثار المحتملة لإنضمام مصر إلي تجمع دول الساحل والصحراء علي الصادرات والواردات المصرية، بإستخدام نموذج الجاذبية "Gravity Model"، والذي شاع إستخدامه لقياس وتحليل الإتفاقيات التجارية التفضيلية بين الدول وأثرها علي التدفقات التجارية بينها وذلك لتحديد تأثيرات التجارة، ويستخدم هذا النموذج حاليا بنجاح في توضيح أنواع التدفقات الإقليمية والدولية سواء في الهجرة أو التجارة الدولية بالإضافة للاستخدامات الأخرى. وفي الصورة الأساسية للنموذج يفترض أن كمية التجارة بين دولتين تزيد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لهما وإنخفاض تكاليف النقل بينهما وبصغر المسافة بين مراكزهما الإقتصادية، كما تم إدخال السكان كمقياس تقليدي لحجم الدولة وسمي نموذج الجاذبية المطور "Augmented Gravity Model" كما أدخل فيه الدخل الفردي وقد يتضمن فيه نسبة العمل إلي رأس المال في الدولة المصدرة.

### توصيف النموذج المستخدم

وفقا لنموذج الجاذبية المستخدم في التجارة، فإن كمية التجارة أو الصادرات أو الواردات بين دولتين ($X_{ij}$) عبارة عن دالة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لكل من الدولتين وعدد السكان في كل منهما وكذلك المسافة الجغرافية بينهما (بين عاصمتي الدولتين، أو المراكز التجارية) بالإضافة إلي مجموعة من المتغيرات الصورية كالآتي:

$$X_{ij} = \beta_0 Y_i^{\beta 1} Y_j^{\beta 2} N_i^{\beta 3} N_{ij}^{\beta 4} D_{ij}^{\beta 5} A_{ij}^{\beta 6} u_{ij} \quad (1)$$

حيث: $X_{ij}$ تشير إلي كمية التجارة أو الصادرات أو الواردات بين كل دولتين، $Y_i$، $Y_j$ تشيران إلي الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والمستوردة علي الترتيب، $N_i$، $N_j$ تشيران إلي عدد السكان لكل من الدولة المصدرة والمستوردة علي الترتيب، $D_{ij}$ تشير إلي المسافة بين عاصمتي الدولتين (أو المراكز التجارية)، بينما تمثل $A_{ij}$ أي عوامل أخري مساعدة أو معيقة للتجارة بين البلدين، $u_{ij}$ حد الخطأ. وهناك صياغة بديلة للمعادلة (١) تستخدم متوسط دخل الفرد بدلاً من عدد السكان.

$$X_{ij} = \gamma_0 Y_i^{\gamma 1} Y_j^{\gamma 2} YH_i^{\gamma 3} YH_j^{\gamma 4} D_{ij}^{\beta 5} A_{ij}^{\beta 6} u_{ij} \quad (2)$$

حيث: $YH_i$، $YH_j$ تشيران إلي الدخل الفردي في كل من الدولة المصدرة والمستوردة علي الترتيب. وتعتبر المعادلة (١) والمعادلة (٢) متساويتان إذا كانت المعاملات كالأتي:

$$\beta_3 = -\gamma_3;\ \beta_4 = -\gamma_4;\ \beta_1 = \gamma_1 + \gamma_3;\ \beta_2 = \gamma_2 + \gamma_4$$

وتوصيف المعادلة الثانية عادة ما يستخدم في حالة تقدير الصادرات الثنائية لمنتجات محددة. بينما توصيف المعادلة الأولي يستخدم في حالة تقدير مجموع الصادرات.

وفي حالة التقدير فإن يمكن التعبير عن النموذج (١) في الصورة الخطية كما يلي:

$$\log X_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_i + \beta_2 \log Y_j + \beta_3 \log N_i + \beta_4 \log N_j + \beta_5 \log D_{ij} + u_{ij} \quad (3)$$

حيث: log تشير إلي أن المتغيرات في الصورة اللوغاريتمية.

وقد تم استخدام الصيغة التالية عند التقدير:

$$\log X_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_i + \beta_2 \log Y_j + \beta_3 \log N_i + \beta_4 \log N_j + \beta_5 \log Dis_{ij} + \beta_6 \log Ydif_{ij} + \beta_7 \log R + \beta_8 Dumm_i + u_{ij} \quad (4)$$

حيث: تشير $Ydif_{ij}$ إلي مربع الفروق للناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة والمستوردة، وتشير R إلي سعر الصرف للدولة المصدرة مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة المستوردة مضروب في مكمش الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator للمستورد مقسوما علي مكمش الناتج المحلي الإجمالي للمصدر، وتشير $Dumm_i$ إلي متغير صوري يأخذ القيمة واحد لسنوات كل دولة وصفر خلاف ذلك (Anderson, 1979; Arnon, 1996; Egger, 2000; Bergstrand, 1985).

### الإشارات المتوقعة لمتغيرات النموذج

يشير المستوي المرتفع للناتج المحلي الإجمالي في الدولة المصدرة إلي مستوي مرتفع من الإنتاج والذي يزيد من تيسر وجود السلع للتصدير، لذلك فإنه من المتوقع أن تكون $\beta_1$ موجبة. ومن المتوقع أن تكون قيمة المعامل $\beta_2$ للمتغير $Y_j$ موجبة لأنه في وجود مستوي مرتفع من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المستوردة يمكن زيادة حجم الاستيراد. بينما تقدير معامل السكان للدولة المصدرة $\beta_3$ فإنه من الممكن أن يكون موجب أو سالب (غير محددة) ويعتمد ذلك علي حجم صادرات الدولة. أما بالنسبة لمعامل السكان للدولة المستوردة $\beta_4$ فإشارته تكون أيضا موجبة أو سالبة لنفس السبب. بينما من المتوقع أن يكون معامل المسافة سالب لأنه يعبر عن كل المصادر المحتملة للتكلفة التجارية، وعموما فإن نموذج الجاذبية يستخدم المسافة لتمثيل التكاليف التجارية، كما تم إدخال متغير سعر الصرف للنموذج لوجود البعد الزمني في التحليل، ومن المتوقع أن تكون إشارته سالبة.

### مصادر البيانات البحثية

اعتمد البحث علي البيانات المنشورة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) من مصادرها المختلفة والتي تشمل:

1. African Development Bank: African statistical year Book. Various issues.
2. http://www.afdb.org الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الأفريقي.
3. http://Comtrade.un.org الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة – قاعدة بيانات التجارة الخارجية.
4. http://www.Fao.org الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو).
5. http://data.worldbank.org الموقع الإلكتروني للبنك الدولي – قاعدة المؤشرات.

علاوة علي الإستعانة ببعض البحوث والكتب والدراسات العلمية التي تناولت موضوع البحث (بربرى، ٢٠١٠ وأبو طالب، ٢٠٠٦).

## النتائج والمناقشة

### بعض المؤشرات الاقتصادية لتجمع دول الساحل والصحراء

#### المساحة

تبلغ مساحة دول التجمع نحو ١٥,٣٥ مليون كم$^2$، تمثل نحو ٦١,٢% من إجمالي مساحة القارة الإفريقية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، ويوضح جدول ١ أن هناك تفاوتاً واضحاً بين مساحات دول التجمع، فهناك دول ذات مساحات أرضية صغيرة مثل جزر ساوتومي وبرنسيب نحو "ألف كيلو متر مربع"، وهناك دول ذات مساحات أرضية متوسطة مثل المغرب والتي تبلغ مساحتها نحو ٧١٠,٨٠ ألف كم$^2$، وهناك دول ذات مساحات أرضية كبيرة، حيث تعتبر السودان أكبر هذه المساحات بنحو ٢٥٠٨,٥٠ ألف كم$^2$.

#### السكان

يوضح جدول ١ أن عدد سكان تجمع دول الساحل والصحراء بلغ نحو ٥٣٩,٤ مليون نسمة لمتوسط الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) وتتباين دول التجمع من حيث عدد السكان

جدول ١. بعض المؤشرات الأقتصادية لتجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)

| البيان / الدولة | المساحة الكلية "ألف كم٢" | عدد السكان "مليون نسمة" | الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار" | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي "دولار" | معدل نمو الناتج المحلي % | معدل التضخم % | الديون الخارجية "مليار دولار" |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السودان | ٢٥٠٨,٥ | ٣٩,٣ | ٦٥,٧ | ١٦٧٤ | ١٤,٧ | ١٣,١ | ١٩,٤ |
| السنغال | ١٩٦,٧ | ١٣,٧ | ٢٠,٤ | ١٤٩٣ | ٣,٤ | ١٤,٢ | ٤,٥ |
| إريتريا | ١١٧,٦ | ٥,١ | ١,٩ | ٣٧٨ | ٧,٩ | - | ٠,٩٦٠ |
| النيجر | ١٢٦٧,٠ | ١٤,٥ | ١٠,٣ | ٧١٠ | ٢,٨ | ٩,٤ | ٣,٥ |
| المغرب | ٧١٠,٨ | ٣١,٦ | ٩٠,٦ | ٢٨٧١ | ٥,١ | ٧,٠ | ٧,١ |
| الصومال | ٦٣٧,٨ | ١٠,٥ | ٣,٧ | ٣٤٨ | غير متاح | غير متاح | غير متاح |
| تشاد | ١٢٨٤,٠ | ١١,٠ | ١٢,٣ | ١١١٢ | ٣,١ | ١٤,٠ | ٨,٧ |
| بوركينافاسو | ٢٧٤,٠ | ١٦,٠ | ١٢,٠ | ٧٥١ | ٢,٤ | ١٢,٥ | ٤,٠ |
| بنين | ١١٢,٦ | ٩,٠ | ٨,٦ | ٩٥٥ | ٢,٢ | ٩,١ | ١,١ |
| جامبيا | ١٠,٤ | ١,٨ | ٢,٤ | ١٣٣٦ | ٤,٨ | ٤,٠ | ٠,٣٠ |
| تونس | ١٦٣,٦ | ١٠,٤٤ | ٤٣,٦ | ٤١٧٢ | ٤,٤ | ٥,٧ | ٣,٧ |
| توجو | ٥٧,٠ | ٦,٨ | ٥,٦ | ٨٢٧ | ٢,٩ | ١٢,٠ | ١,٥ |
| جيبوتي | ٢٣,٢ | ٠,٩ | ١,١ | ١٣١٤ | ٥,٧ | - | ٠,٧ |
| جمهورية أفريقيا الوسطي | ٦٢٢,٩ | ٥,١٢ | ٤,٠ | ٧٦٧ | ٣,١ | ١٢,٢ | ٣,٠ |
| جزر القمر | ١,٩ | ٠,٩ | ٠,٧٢ | ٨٠٧ | ٩,٩ | - | ٠,٣ |
| سيراليون | ٧١,٧٤ | ٧,٠١ | ٤,٠ | ٥٦٩ | ٢,٩ | ١٢,٩ | ١,٧ |
| ساوتومي وبرنسيب | ١,٠ | ٠,٢١ | ٠,٢١ | ١٠٢٤ | ٨,٥ | ٧,٨ | ٠,٣ |
| كوت ديفوار | ٣٢٢,٥ | ٢٥,١١ | ٢٢,١ | ٨٨١ | ٣,١ | ١٨,٤ | ١٢,٥ |
| غنيا بيساو | ٣٦,١٢ | ١,٨ | ٢,٣ | ١٢٦٣ | ٩,٦ | ١٦,٥ | ٢,٩ |
| غنيا الاستوائية | ٢٨,٥ | ٠,٥١ | ١,٧ | ٣٣٠١ | ١١,٢ | ٩,١ | - |
| غانا | ٢٣٨,٦ | ٢٣,٥ | ١٨,١ | ٧٦٩ | ٣,٢ | ١٤,١ | ٦,٧ |
| ليبريا | ١١١,٤ | ٤,٠ | ١,٨٥ | ٤٦٨ | ٦,٥ | ١١,٥ | ٢,٢ |
| ليبيا | ١٧٧٥,٥ | ٧,٢ | ٧٢,٦ | ١٠٠٨١ | ٩,٣ | ٦,٩ | - |
| كينا | ٥٨٠,٤ | ٣٩,١١ | ٣٢,٠٢ | ٨١٨ | ٣,١ | ٢٦,٠ | ٧,٤ |
| موريتانيا | ١٠٣٠,٧ | ٣,٣ | ٣,١ | ٩٢٨ | ٢,٩ | ٩,٧ | ٢,٩ |
| مصر | ١٠٠٢,٠ | ٧٦,٨ | ١٨٧,٨ | ٢٤٤٥ | ٤,٩ | ١٣,١ | ٣٢,٧ |
| مالي | ١٢٤٠,٢ | ١٤,٨ | ١٢,٠٣ | ٨١٤ | ٥,٥ | ١٧,٥ | ٨,٠ |
| نيجيريا | ٩٢٣,٨ | ١٥٩,٦ | ٢٥٩,٤ | ١٦٢٦ | ٧,٦ | ١٥,٤ | ٢,٣ |
| إجمالي التجمع | ١٥٣٥,١ | ٥٣٩,٤ | ٨٩٩,٩ | ١٦٦٨,٥ | ٥,٦ | ١٠,٨ | ١٣٨,٣ |

**Source:** 1- African Development Bank: African statistical year book, issues (2008-2010).
2- http://www.sis.gov.eg/ar/story.asPX?sid=462
3- http://www.worldbank.org,July 2011.

حيث يمكن تقسيمها إلي ثلاثة مجموعات: **الأولي**، وتشمل الدول ذات التعداد السكاني المنخفض وهي كل من: جامبيا، جيبوتي، جزر القمر، ساوتومي وبرنسيب، غنيا الأستوائية ، غنيابيساو ، ليبريا، وموريتانيا. وتتراوح بين حوالي ٠,٢١ مليون نسمة في جزر ساوتومي وبرنسيب وحوالي ٤,٠ مليون نسمة في ليبريا، وتشمل **الثانية** الدول ذات التعداد السكاني المتوسط وتضم: السنغال، إريتريا، النيجر، الصومال، تشاد ، بوركينافاسو، بنين، تونس، توجو ، جمهورية أفريقيا الوسطي، سيراليون، كوت ديفوار، غانا ، ليبيا ، ومالي. وتتراوح بين ٥,١ مليون نسمة لدولة إرتريا، ونحو ٢٥,١مليون نسمة في كوت ديفوار ، أما **الثالثة** فهي تشمل الدول ذات التعداد السكاني المرتفع وهي: السودان، المغرب، كينيا، مصر، ونيجيريا. وتتراوح بين ٣١,٦ مليون نسمة في المغرب ونحو ١٥٩,٦ مليون نسمة في نيجيريا.

### الناتج المحلي الإجمالي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي لتجمع دول الساحل والصحراء بنحو ٨٩٩,٩ مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، يساهم القطاع الزراعي بنحو ٣٣% والقطاع الصناعي بحوالي ٢٦% وقطاع الخدمات بنحو ٤١% من الناتج المحلي الإجمالي لدول التجمع. ويلاحظ من بيانات جدول ١ مدي التفاوت في الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء فهناك دول لا يصل إجمالي الناتج المحلي إلي مليار دولار مثل ساوتومي وبرنسيب، وجزر القمر، وهناك دول يزيد فيها الناتج المحلي الإجمالي عن ٢٥٠ مليار دولار مثل نيجيريا، ويمكن تقسيم دول التجمع من حيث إجمالي الناتج المحلي إلي **مجموعتين: الأولي:** وتشمل الدول التي لا يزيد الناتج المحلي الإجمالي بها عن (١٠) مليار دولار وتضم كل من: إريتريا، الصومال، بنين، جامبيا، جيبوتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، توجو، جزر القمر، سيراليون، ساوتومي وبرنسيب، غنيابيساو، غنيا الاستوائية، ليبريا، وموريتانيا، أما **الثانية:** فتضم الدول التي يزيد فيها الناتج المحلي الإجمالي عن (١٠) مليار دولار وتشمل باقي دول التجمع. حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول نحو ٨٥٨,٩ مليار دولار تمثل نحو ٩٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي لدول التجمع.

### متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول التجمع

بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء نحو ١٦٦٨,٤ دولار (٢٠٠٨-٢٠١٠)، وتتسم غالبية الدول الأعضاء في التجمع بإستثناء القليل منها بتزايد أعداد السكان بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة السنوية في الناتج المحلي، وهو الأمر الذي يؤدي إلي إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتوضح بيانات جدول ١ أن هناك دول يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي عن ١٠٠٠ دولار سنوياً وهي: إريتريا، النيجر، الصومال، بوركينافاسو، بنين، توجو، جمهورية أفريقيا الوسطي، جزر القمر، سيراليون، كوت ديفوار، غانا، ليبريا، كينيا، موريتانيا، ومالي. ويتراوح متوسط نصيب الفرد بين حد أدني يبلغ ٣٤٨ دولار/سنوياً في الصومال، وحد أقصي يبلغ ٩٥٥ دولار/سنوياً في بنين. وباقي دول التجمع يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٠٠ دولار/سنوياً. ويتراوح بين ١٠٢٤ دولار/سنوياً في ساوتومي وبرنسيب، ونحو ١٠٠٨١ دولار/سنوياً في ليبيا.

### معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

توضح بيانات جدول ١ أن جميع دول تجمع الساحل والصحراء تحقق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي موجبة تقدر بنحو ٥,٦% كمتوسط سنوي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) ويوجد تباين في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يوجد دول تحقق معدلات منخفضة (أقل من ٥%) وتشمل: السنغال، النيجير، تشاد، بوركينافاسو، بنين، جامبيا، تونس، توجو، جمهورية أفريقيا الوسطي، سيراليون، كوت ديفوار، غانا، كينيا، موريتانيا، ومصر. ويتراوح بين ٢,٢% في دولة بنين ونحو ٤,٩% لجمهورية مصر العربية. وهناك دول تحقق معدلات متوسطة (٥-١٠%) وتشمل: إريتريا، المغرب، جيبوتي، جزر القمر، ساوتومي وبرنسيب، غنيابيساو، ليبريا، ليبيا، مالي، ونيجيريا. وتتراوح بين ٥,١% في المغرب ونحو ٩,٩% في جزر القمر. وهناك دول تحقق معدلات مرتفعة (أكثر من ١٠%) وتشمل: السودان بنحو ١٤,٧% سنوياً، وغنيا الاستوائية بنحو ١١,٢% سنوياً.

### معدل التضخم

تعتبر معدلات التضخم من المؤشرات الأقتصادية الهامة للتعرف علي إقتصاديات تجمع دول الساحل والصحراء، وقد بلغ متوسط معدل التضخم للتجمع نحو ١٠,٨% لمتوسط الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، ويوضح جدول (١) معدلات التضخم علي مستوي التجمع حيث يلاحظ أن هناك دولاً لا تعاني من التضخم وتشمل: إريتريا، جيبوتي، جزر القمر وتمثل نحو ١٠,٧% من دول التجمع، وتوجد دول بالتجمع ذات معدلات تضخم منخفضة وتضم كل من: النيجر، المغرب، بنين، جامبيا، تونس، ساوتومي وبرنسيب، غنيا الاستوائية، ليبيا، وموريتانيا. وتتراوح بين ٤% لدولة جامبيا ونحو ٩,٨% في موريتانيا، وتمثل هذه الدول نحو ٣٢% من إجمالي دول التجمع، كما أن هناك دولاً ذات معدلات تضخم متوسطة وتشمل: السودان،

السنغال، تشاد، بوركينافاسو، توجو، جمهورية أفريقيا الوسطي، سيراليون، كوت ديفوار، غنيا بيساو، غانا، ليبريا، مصر، مالي، ونيجيريا. ويتراوح معدل التضخم فيها بين ١١,٥% في ليبيريا ونحو ١٨,٤% في كوت ديفوار، وتمثل هذه الدول ٥٠% من إجمالي التجمع. وتعتبر كينيا الدولة الوحيدة بتجمع دول الساحل والصحراء التي تعاني من معدل تضخم مرتفع يصل إلي حوالي ٢٦% خلال الفترة المذكورة.

**الديون الخارجية**

بلغ حجم الديون الخارجية لتجمع دول الساحل والصحراء نحو ١٣٨,٣ مليار دولار لمتوسط الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) ويتضح من جدول ١ مدي التباين بين الدول الأعضاء بالتجمع في حجم المديونية الخارجية، فهناك دولاً ليس عليها أي مديونيات خارجية مثل غنيا الإستوائية وليبيا، وهي تمثل نحو ٧% من إجمالي دول التجمع. وتوجد دول ذات مديونية خارجية منخفضة (أقل من ٥ مليار دولار) وتشمل كل من: السنغال، إريتريا، النيجر، بوركينافاسو، بنين، جامبيا، تونس، توجو، جيبوتي، جمهورية أفريقيا الوسطي، جزر القمر، سيراليون، ساوتومي وبرنسيب، غنيابيساو، ليبيريا، موريتانيا، ونيجيريا. وتمثل نحو ٦١% من دول التجمع. وتضم الدول ذات المديونيات الخارجية المتوسطة (٥-١٠ مليار دولار) كل من: المغرب، تشاد، غانا، كينيا، ومالي، وتمثل نحو ١٨% من دول التجمع، أما الدول ذات المديونيات الخارجية المرتفعة (أكثر من ١٠ مليار دولار) فهي: السودان، كوت ديفوار، ومصر وتمثل نحو ١١% من إجمالي دول التجمع. وتعتبر مصر أكثر دول التجمع من حيث حجم الديون الخارجية والتي بلغت نحو ٣٢,٧ مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠).

## أثار انضمام مصر لتجمع دول الساحل والصحراء علي تجارتها الخارجية الكلية والزراعية

تمثل الصادرات الكلية المصرية إلى تجمع دول الساحل والصحراء نحو ٧٣,٨% من إجمالي الصادرات المصرية إلي القارة الإفريقية، كما تشكل الواردات المصرية من التجمع نحو ٨٠,٣% من إجمالي الواردات المصرية من القارة الإفريقية كمتوسط سنوي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، ويشمل التركيب السلعي للصادرات المصرية إلي دول التجمع: "الأرز الأبيض، المكرونة، السكر، البصل، البطاطس، البرتقال، مواد غذائية وأغذية محفوظة، الحديد والصلب، منتجات الألمونيوم، الأحذية، الزجاج، الأدوية والمستحضرات الطبية، سيراميك وأدوات صحية، سجاد ومفروشات، الكابلات الكهربائية، الأسمنت، الصابون، منتجات كيماوية وزيوت معدنية، الأسمدة والمخصبات الزراعية. بينما تشمل قائمة الواردات المصرية من دول التجمع: "السمسم، الجلود، البقول، الكركدية، الأخشاب، مواد مطاطية، الزنك، الشاي، البن، التبغ، القرنفل، مواد عطارة وتوابل، جمال حية، لحوم مذبوحة، نحاس، ألياف سيزال، عجائن خشب، فول سوداني، مواد خام ومواد صناعية [٤].

ويناقش البحث في هذا الجزء الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية "الكلية والزراعية" مع تجمع دول الساحل والصحراء، من حيث تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلي فترتين: الأولي (١٩٩٠-٢٠٠٠) وهي فترة ما قبل إنضمام مصر للتجمع، والفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠١٠) بعد إنضمام مصر لتجمع دول الساحل والصحراء.

**التجارة المصرية الكلية مع دول التجمع خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)**

يتضح من البيانات الواردة بجدول ٢ والتحليل الإحصائي لها بجدول ٤ ما يلي:

تزايد متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية إلي دول التجمع من حوالي ٥٨,٤ مليون دولار تمثل نحو ١,٧% من إجمالي الصادرات الكلية المصرية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة الأولي، إلى نحو ٣٥٣,٨ مليون دولار تمثل نحو ٢,٥% من إجمالي الصادرات المصرية الكلية كمتوسط سنوي خلال الفترة الثانية، بينما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات المصرية إلي تجمع دول الساحل والصحراء نحو ١٩٩,١ مليون دولار تمثل نحو ٢,٤% من إجمالي قيمة الصادرات الكلية المصرية خلال الفترة الكلية. وتبين معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (١) بجدول ٤ زيادة قيمة الصادرات المصرية الكلية إلي دول التجمع خلال الفترة الأولي بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠٥، يقدر بنحو ١,٣ مليون دولار يمثل نحو ٢,٢% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية لدول التجمع خلال فترة الدراسة الأولي (١٩٩٠-٢٠٠٠)، وتعكس قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ أن حوالي ٦١% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات المصرية إلي دول التجمع خلال تلك الفترة يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلي عوامل غير مقيسة بالمعادلة. كما يتضح من المعادلة رقم (٢) جدول ٤ زيادة قيمة الصادرات الكلية المصرية إلي دول التجمع خلال فترة الدراسة الثانية، بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١، يقدر بنحو ٤١,٧ مليون دولار، يمثل نحو ١١,٨% من متوسط قيمة الصادرات المصرية إلي التجمع خلال تلك الفترة، وتوضح قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ أن حوالي ٨٨% من التغيرات في قيمة الصادرات الكلية المصرية إلي التجمع خلال فترة الدراسة الثانية قد ترجع إلي عنصر الزمن.

جدول ٢. الأهمية النسبية للتجارة الكلية والميزان التجاري المصري مع تجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) القيمة: "بالمليون دولار"

| البيان | قيمة التجارة الكلية المصرية | | | | قيمة التجارة الكلية المصرية مع تجمع دول الساحل والصحراء | | | | الأهمية النسبية للتجارة الكلية والميزان التجاري مع دول الساحل والصحراء لإجمالي التجارة والميزان الكلي المصري | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | الصادرات | الواردات | إجمالي التجارة | الميزان التجاري | الصادرات | الواردات | إجمالي التجارة | الميزان التجاري | الصادرات % | الواردات % | إجمالي التجارة % | الميزان التجاري % |
| ١٩٩٠ | ٢٥٩٣ | ٩١٨٥ | ١١٧٧٨ | (٦٥٩٢) | ٤٦,٧ | ٨٢,٤ | ١٢٩,١ | (٣٥,٧) | ١,٨ | ٠,٩ | ١,١ | ٠,٥ |
| ١٩٩١ | ٣٨٠٦ | ٨١٢٩ | ١١٩٣٥ | (٤٣٢٣) | ٦٥,٧ | ٩٧,٥ | ١٦٣,٢ | (٣١,٨) | ١,٧ | ١,٢ | ١,٤ | ٠,٧ |
| ١٩٩٢ | ٣١٥٢ | ٨٣٩٤ | ١١٥٤٦ | (٥٢٤٢) | ٦٢,٣ | ١٠٩,٢ | ١٧١,٥ | (٤٦,٩) | ١,٩ | ١,٣ | ١,٥ | ٠,٩ |
| ١٩٩٣ | ٣١١٨ | ٨١١٩ | ١١٢٣٧ | (٥٠٠١) | ٤٩,٩ | ٨٩,٣ | ١٣٩,٢ | (٣٩,٤) | ١,٦ | ١,١ | ١,٢ | ٠,٨ |
| ١٩٩٤ | ٣٥٠٠ | ٩٥٥٩ | ١٣٠٥٩ | (٦٠٥٩) | ٥٢,٥ | ٩١,٧ | ١٤٤,٢ | (٣٩,٢) | ١,٥ | ٠,٩ | ١,١ | ٠,٦ |
| ١٩٩٥ | ٣٥٢٩ | ١١٧٣٥ | ١٥٢٦٤ | (٨٢٠٦) | ٥٩,٩ | ١٤٢,١ | ٢٠٢,٠ | (٨٢,٢) | ١,٧ | ١,٢ | ١,٣ | ١,٠ |
| ١٩٩٦ | ٣٦١٨ | ١٣٠٠٠ | ١٦٦١٨ | (٩٣٨٢) | ٥٠,٦ | ١٤٤,٠ | ١٩٤,٦ | (٩٣,٤) | ١,٤ | ١,١ | ١,٢ | ١,٠ |
| ١٩٩٧ | ٣٩٧١ | ١٣٢٠٦ | ١٧١٧٧ | (٩٢٣٥) | ٦٣,٥ | ١٥٨,٩ | ٢٢٢,٤ | (٩٥,٤) | ١,٦ | ١,٢ | ١,٣ | ١,٠ |
| ١٩٩٨ | ٣٢٣٥ | ١٦٤٧١ | ١٩٧٠٦ | (١٣٢٣٦) | ٥٧,٣ | ١٥٢,٤ | ٢٠٩,٧ | (٩٥,١) | ١,٧ | ٠,٩ | ١,١ | ٠,٧ |
| ١٩٩٩ | ٣٤٨٩ | ١٥٥٤٣ | ١٩٠٣٢ | (١٢٠٥٤) | ٦٢,٨ | ١٥٦,٠ | ٢١٨,٨ | (٩٣,٢) | ١,٨ | ١,٠ | ١,١ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٠ | ٤٢٠٥ | ١٢٤٨٧ | ١٦٦٩٢ | (٨٢٨٢) | ٧١,٥ | ١٨٢,٨ | ٢٥٤,٣ | (١١١,٣) | ١,٧ | ١,٤ | ١,٥ | ١,٣ |
| متوسط ١٩٩٠-٢٠٠٠ | ٣٤٧٤,٢ | ١١٤٣٨,٩ | ١٤٩١٣,١ | (٧٩٦٤,٧) | ٥٨,٤ | ١٢٧,٨ | ١٨٦,٢ | (٦٩,٤) | ١,٧ | ١,١ | ١,٢ | ٠,٩ |
| ٢٠٠١ | ٣٦٦٨ | ١١٢٦٧ | ١٤٩٣٥ | (٧٥٩٩) | ٧٢,٩ | ٢٠٢,٨ | ٢٧٥,٧ | (١٢٩,٩) | ١,٩ | ١,٧ | ١,٨ | ١,٧ |
| ٢٠٠٢ | ٤٧١٢ | ١٢٥٥٦ | ١٧٢٦٨ | (٧٨٤٤) | ١٦٤,٩ | ٢١٣,٤ | ٣٧٨,٣ | (٤٨,٥) | ١,٤ | ١,٦ | ٢,١ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٣ | ٥٩٣٥ | ١٠٥٠٠ | ١٦٤٣٥ | (٤٥٦٥) | ٢٣٧,٤ | ١٥٧,٥ | ٣٩٤,٩ | ٧٩,٩ | ٤,٠ | ١,٥ | ٢,٤ | ١,٧ |
| ٢٠٠٤ | ٨٢٢٤ | ١٣٧٤١ | ٢١٩٦٥ | (٥٥١٧) | ٢٧١,١ | ١٩٨,٤ | ٤٦٩,٥ | ٧٢,٨ | ٣,٣ | ١,٤ | ٢,١ | ١,٣ |
| ٢٠٠٥ | ١٠٦٢١ | ١٩٧٧٦ | ٣٠٣٩٧ | (٩١٥٥) | ٣٠٨,٢ | ٢٥١,١ | ٥٥٩,٣ | ٥٧,١ | ٢,٩ | ١,٢ | ١,٨ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٦ | ١٣٨٢٥ | ٢٠٧٨٩ | ٣٤٦١٤ | (٦٩٦٤) | ٢٨٩,٧ | ٢٣٣,١ | ٥٢٢,٨ | ٥٦,٦ | ٢,١ | ١,١ | ١,٥ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٧ | ١٦٠١٨ | ٢٦٧٧٢ | ٤٢٧٩٠ | (١٠٧٥٤) | ٣٢٦,٥ | ٢٦٢,٤ | ٥٨٨,٩ | ٦٤,١ | ٢,٠ | ٠,٩ | ١,٤ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٨ | ٢٥٥٣٥ | ٥١٣٧٥ | ٧٦٩١٠ | (٢٥٨٤٠) | ٥٩١,٩ | ٤١٣,٧ | ١٠٠٥,٦ | ١٧٨,٢ | ٢,٣ | ٠,٨ | ١,٣ | ٠,٧ |
| ٢٠٠٩ | ٢٣١٢٤ | ٤٤٩٨٠ | ٦٨١٠٤ | (٢١٨٥٦) | ٦١٤,٤ | ٣٩٧,٥ | ١٠١١,٩ | ٢١٦,٩ | ٢,٦ | ٠,٨ | ١,٥ | ١,٠ |
| ٢٠١٠ | ٢٦٥٠٩ | ٥٢٦٨٤ | ٧٩١٩٣ | (٢٦١٧٥) | ٦٦١,٣ | ٤١٧,٦ | ١٠٧٨,٩ | ٢٤٣,٧ | ٢,٥ | ٠,٨ | ١,٣ | ٠,٩ |
| متوسط ٢٠٠١-٢٠١٠ | ١٣٨١٧,١ | ٢٦٤٤٤,٠ | ٤٠٢٦١,١ | (١٢٦٢٦,٩) | ٣٥٣,٨ | ٢٧٤,٧ | ٦٢٨,٥ | ٧٩,١ | ٢,٥ | ١,١ | ١,٦ | ٠,٦ |
| متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ | ٨٣٩٩,٤ | ١٨٥٨٤,٢ | ٢٦٩٨٣,٦ | (١٠١٨٤,٨) | ١٩٩,١ | ١٩٧,٨ | ٣٩٦,٩ | ٩١,٠ | ٢,٤ | ١,١ | ١,٥ | ٠,٩ |

**Source:** 1- African Development Bank: African statistical year book, various issues.
2- http://www.sis.gov.eg/ar/story.asPX?sid=511
3- http://www.worldbank.org,July 2011.
4- Trade statistics (Exports and Imports) united Nations, Comtrade Dat abase, statistics Division. (http://unstats.un.org/unsd/comtrade/dq Quick Query. asPX).

* الأرقام ما بين الأقواس قيم سالبة.

تزايد متوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من دول التجمع من حوالي ١٢٧,٨ مليون دولار يمثل نحو ١,١% من إجمالي الواردات المصرية لمتوسط فترة الدراسة الأولي ، إلي نحو ٢٧٤,٧ مليون دولار تمثل نحو ١,١% من إجمالي قيمة الواردات المصرية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة الثانية، وبلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات المصرية من التجمع ١٩٧,٨ مليون دولار تمثل نحو ١,١% من إجمالي قيمة الواردات المصرية والبالغة ١٨٥٨٤,٢ مليون دولار لمتوسط الفترة الكلية. وتوضح معادلة الإتجاه العام (٣) بجدول ٤ زيادة قيمة الواردات المصرية الكلية من دول التجمع خلال فترة الدراسة الأولي، بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١، يقدر بنحو ٩,٦ مليون دولار ويمثل نحو ٧,٥% من متوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من دول التجمع، وتوضح قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ أن حوالي ٨٤% من التغيرات الطارئة علي قيمة الواردات المصرية من دول التجمع خلال تلك الفترة يعكسها عنصر الزمن. كما توضح المعادلة (٤) بجدول ٤ زيادة قيمة الواردات المصرية الكلية خلال فترة الدراسة الثانية، بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١، يقدر بنحو ٢٧,٤ مليون دولار ويمثل نحو ١٠% من متوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من دول التجمع خلال تلك الفترة، وتوضح قيمته $\overline{R}^2$ أن عنصر الزمن مسئول عن حوالي ٧٤% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات المصرية من دول تجمع الساحل والصحراء خلال الفترة الثانية.

وبدراسة وتحليل الميزان التجاري "Balance of Trade" المصري مع تجمع دول الساحل والصحراء ومن بيانات جدول ٢ وخلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) يتضح أن العجز بلغ حدة الأدني عام ١٩٩١ بحوالي ٣١,٨ مليون دولار، وحدة الأقصي عام ٢٠٠١ بنحو ١٢٩,٩ مليون دولار، ثم حقق الميزان التجاري فائضاً إعتباراً من عام ٢٠٠٣ وحتي عام ٢٠١٠ بقيم تراوحت بين ٥٦,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦، ونحو ٢٤٣,٧ مليون دولار عام ٢٠١٠، بينما حقق الميزان التجاري الكلي فائضاً بلغ نحو ٩١ مليون دولار مع تجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة الكلية، وفيما يتعلق بفترة الدراسة الأولي يتضح أن هناك عجزاً في الميزان التجاري الكلي مع دول التجمع بلغ نحو ٦٩,٤ مليون دولار يمثل نحو ٠,٩% من إجمالي العجز في الميزان التجاري الكلي المصري لمتوسط فترة الدراسة. وتبين معادلة الاتجاه الزمني العام (٥) بجدول ٤ زيادة العجز في الميزان التجاري المصري مع دول الساحل والصحراء بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١، يقدر بنحو ٨,٥ مليون دولار ويمثل نحو ١٢,٢% من متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، وتوضح قيمة $\overline{R}^2$ أن حوالي ٨٥% من التغيرات في الميزان التجاري المصري مع دول التجمع يعكسها عنصر الزمن. وتشير بيانات جدول ٢ أن هناك تحسن في وضع الميزان التجاري المصري مع تجمع الساحل والصحراء خلال فترة الدراسة الثانية بفائض بلغ نحو ٧٩,١ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة المذكورة. وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام (٦) جدول ٤ زيادة الفائض في الميزان التجاري المصري مع دول التجمع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠٥، وقدر بنحو ١٧,١ مليون دولار يمثل نحو ٢١,٧% من متوسط قيمة الفائض خلال فترة الدراسة. وتوضح قيمة $\overline{R}^2$ أن حوالي ٥٣% من التغيرات الطارئة علي الميزان التجاري المصري مع تجمع دول الساحل والصحراء خلال فترة الدراسة الثانية قد ترجع إلي عامل الزمن.

## تطور التجارة المصرية الزراعية مع التجمع

توضح بيانات جدول ٣ والتحليل الإحصائي لها بجدول ٤ ما يلي:

تزايد متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي تجمع دول الساحل والصحراء من حوالي ٢١,٣ مليون دولار تمثل نحو ٥,٤% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة الأولي إلي نحو ٢٢٤,٨ مليون دولار تمثل نحو ١٦,٩% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة الثانية، بينما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي تجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة الكلية نحو ١١٨,٢ مليون دولار تمثل نحو ١٤,١% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال نفس الفترة. وتبين معادلة الاتجاه العام (٧) بجدول ٤ زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي تجمع دول الساحل والصحراء خلال فترة الدراسة الأولي بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١ يقدر بنحو ٣,٢ مليون دولار يمثل نحو ١٤,٩% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي دول التجمع خلال فترة الدراسة، وتوضح قيمة $\overline{R}^2$ أن حوالي ٩٤% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي دول الساحل والصحراء ترجع إلي الزمن. وتوضح معادلة الاتجاه الزمن العام (٨) جدول ٤ زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي تجمع الساحل والصحراء خلال فترة الدراسة الثانية بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١ يقدر بنحو ٤٤,٨ مليون دولار يمثل نحو ١٩,٩% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي التجمع خلال فترة الدراسة، وتوضح قيمة $\overline{R}^2$ أن حوالي ٧٣% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلي دول الساحل والصحراء ترجع إلي عنصر الزمن، والنسبة الباقية ترجع إلي عوامل أخرى غير مقيسة بالمعادلة.

جدول ٣. الأهمية النسبية للتجارة الزراعية والميزان التجاري الزراعي المصري مع تجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) القيمة: "بالمليون دولار"

| البيان / السنة | قيمة التجارة الزراعية الكلية المصرية | | | | قيمة التجارة الزراعية المصرية مع دول الساحل والصحراء | | | | الأهمية النسبية للتجارة الزراعية والميزان التجاري مع دول الساحل والصحراء لإجمالي التجارة والميزانالزراعي المصري | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات الزراعية | الواردات الزراعية | إجمالي التجارة الزراعية | الميزان التجاري الزراعي | الصادرات الزراعية | الواردات الزراعية | إجمالي التجارة الزراعية | الميزان التجاري الزراعي | الصادرات الزراعية % | الواردات الزراعية % | إجمالي التجارة الزراعية % | الميزان التجاري الزراعي % |
| ١٩٩٠ | ٦٣٠ | ٢٩٢٦ | ٣٥٥٦ | (٢٢٩٦) | ٥,٣ | ٣٩,٩ | ٤٥,٢ | (٣٤,٦) | ٠,٨ | ١,٣ | ١,٢ | ١,٥ |
| ١٩٩١ | ٣٥٥ | ٢٠٦٥ | ٢٤٢٠ | (١٧١٠) | ١٠,٧ | ٤١,٢ | ٥١,٩ | (٣٠,٥) | ٣,٠ | ٢,٠ | ٢,١ | ١,٨ |
| ١٩٩٢ | ٣٩٤ | ٢٤٨٥ | ٢٨٧٩ | (٢٠٩١) | ١٢,١ | ٤٨,٥ | ٦٠,٦ | (٣٦,٤) | ٣,١ | ١,٩ | ٢,١ | ١,٧ |
| ١٩٩٣ | ٣٥٣ | ١٩٧١ | ٢٣٢٤ | (١٦١٨) | ٨,٧ | ٣٧,٦ | ٤٦,٣ | (٢٨,٩) | ٢,٤ | ١,٩ | ١,٩ | ١,٨ |
| ١٩٩٤ | ٣٢٤ | ٢١٧٦ | ٢٥٠٠ | (١٨٥٢) | ١٤,٥ | ٤١,٩ | ٥٦,٤ | (٢٧,٤) | ٤,٤ | ١,٩ | ٢,٢ | ١,٥ |
| ١٩٩٥ | ٣٨٢ | ٣٣٥٣ | ٣٧٣٥ | (٢٩٧١) | ١٨,٥ | ٥٢,١ | ٧٠,٦ | (٣٣,٦) | ٤,٨ | ١,٥ | ١,٩ | ١,١ |
| ١٩٩٦ | ٤٤١ | ٣٨٥٣ | ٤٢٩٤ | (٣٤١٢) | ٢٧,٨ | ٦٢,٨ | ٩٠,٦ | (٣٥,٠) | ٦,٣ | ١,٦ | ٢,١ | ٠,٨ |
| ١٩٩٧ | ٣٢٤ | ٣٥٠٠ | ٣٨٢٤ | (٣١٧٦) | ٢٨,١ | ٦٤,١ | ٩٢,٢ | (٣٦,٠) | ٨,٦ | ١,٨ | ٢,٤ | ١,١ |
| ١٩٩٨ | ٤١٢ | ٣٥٢٩ | ٣٩٤١ | (٣١١٧) | ٢٩,٣ | ٧١,٧ | ١٠١,٠ | (٤٢,٤) | ٧,١ | ٢,٠ | ٢,٦ | ١,٤ |
| ١٩٩٩ | ٣٧١ | ٣٦٠٠ | ٣٩٧١ | (٣٢٢٩) | ٣٦,٨ | ٨٥,٤ | ١٢٢,٢ | (٤٨,٦) | ٩,٩ | ٢,٤ | ٣,١ | ١,٥ |
| ٢٠٠٠ | ٣٥٩ | ٣١٧٩ | ٣٥٣٨ | (٢٨٢٠) | ٤٢,٤ | ٨٩,١ | ١٣١,٥ | (٤٦,٧) | ١١,٨ | ٢,٨ | ٣,٧ | ١,٦ |
| متوسط ١٩٩٠-٢٠٠٠ | ٣٩٥ | ٢٩٦٧ | ٣٣٦٢ | (٢٥٧٢) | ٢١,٣ | ٥٧,٦ | ٧٨,٩ | (٣٦,٣) | ٥,٤ | ١,٩ | ٢,٣ | ١,٤ |
| ٢٠٠١ | ٤٠٠ | ٢٩٧٨ | ٣٣٧٨ | (٢٥٧٨) | ٥٦,٩ | ٩٤,٥ | ١٥١,٤ | (٣٧,٦) | ١٤,٢ | ٣,٢ | ٤,٥ | ١,٤ |
| ٢٠٠٢ | ٤٤٤ | ٣٥٣٣ | ٣٩٧٧ | (٣٠٨٩) | ٥١,٢ | ٧٨,٣ | ١٢٩,٥ | (٢٧,١) | ١١,٥ | ٢,٢ | ٣,٣ | ٠,٩ |
| ٢٠٠٣ | ٥٣٢ | ٢٦٤٥ | ٣١٧٧ | (٢١١٣) | ٩٣,٧ | ٧٥,٨ | ١٦٩,٥ | ١٧,٩ | ١٧,٦ | ٢,٩ | ٥,٣ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٤ | ٨٤٥ | ٣١٣٨ | ٣٩٨٣ | (٢٢٩٣) | ١١٧,٢ | ٨٩,٥ | ٢٠٦,٧ | ٢٧,٧ | ١٣,٨ | ٢,٨ | ٥,٢ | ١,٢ |
| ٢٠٠٥ | ٩٨٣ | ٤٠١٧ | ٥٠٠٠ | (٣٠٣٤) | ١٩٨,٧ | ١٨٧,١ | ٣٨٥,٨ | ١١,٦ | ٢٠,٢ | ٤,٦ | ٧,٧ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٦ | ٩٣٠ | ٤٠٠٠ | ٤٩٣٠ | (٣٠٧٠) | ١٩٢,٥ | ١٧٣,٠ | ٣٦٥,٥ | ١٩,٥ | ٢٠,٧ | ٤,٣ | ٧,٤ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٧ | ١١٩٣ | ٣٦٤١ | ٤٨٠٧ | (٢٤٢١) | ١٩١,١ | ١٧١,٩ | ٣٦٣,٠ | ١٩,٢ | ١٦,٠ | ٤,٧ | ٧,٥ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٨ | ٢٠٧٥ | ٤٨١٩ | ٦٨٩٤ | (٢٧٤٤) | ٥٨٥,٤ | ٢٠٢,٥ | ٧٨٧,٩ | ٣٨٢,٩ | ٢٨,٢ | ٤,٢ | ١١,٤ | ١٣,٩ |
| ٢٠٠٩ | ٢٩١٥ | ٤٣٨٥ | ٧٣٠٠ | (١٤٧٠) | ٣٨٢,٥ | ٢٢٨,١ | ٦١٠,٦ | ١٥٤,٤ | ١٣,١ | ٥,٢ | ٨,٤ | ١٠,٥ |
| ٢٠١٠ | ٢٩٣٧ | ٥٠٩١ | ٨٠٢٨ | (٢١٥٤) | ٣٧٨,٦ | ٢٤٩,٢ | ٦٢٧,٨ | ١٢٩,٤ | ١٢,٩ | ٤,٩ | ٧,٨ | ٦,٠ |
| متوسط ٢٠٠١-٢٠١٠ | ١٣٢٥,٤ | ٣٨٢٢ | ٥١٤٧,٤ | (٢٤٩٦,٦) | ٢٢٤,٨ | ١٥٤,٩ | ٣٧٩,٧ | ٦٩,٩ | ١٦,٩ | ٤,٠ | ٧,٣ | ٢,٨ |
| متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ | ٨٣٨,٠ | ٣٣٧٤,١ | ٤٢١٢,١ | (٢٥٣٦,١) | ١١٨,٢ | ١٠٤,٠ | ٢٢٢,٢ | ٥٨,٤ | ١٤,١ | ٣,١ | ٥,٣ | ٢,٣ |

**Source:** 1- African Development Bank: African statistical year book, (1990-2010).
2- http://www.sis.gov.eg/ar/story.asPX?sid=511
3- http://www.worldbank.org,July 2011.
4- Trade statistics (Exports and Imports) united Nations, Comtrade Dat abase, statistics Division. (http://unstats.un.org/unsd/comtrade/dq Quick Query. asPX).

* الأرقام ما بين الأقواس قيم سالبة.

جدول ٤. معادلات الأتجاه الزمني العام لتطور قيمة التجارة الكلية والزراعية والميزان التجاري الكلي والزراعي المصري بالمليون دولار مع تجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)

| البيان / المتغير التابع | رقم المعادلة | الفترة الزمنية | معادلة الاتجاه الزمني العام | $R^{-2}$ | F Test | Average | Annaul growth rate % | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية الكلية إلي دول الساحل والصحراء | ١ | (١٩٩٠-٢٠٠٠) | $\hat{Y}_t = 2197.57 + 1.311\ X_t$ | 0.61 | 7.03 | 58.4 | 2.24 | ** |
| | ٢ | (٢٠٠١-٢٠١٠) | $\hat{Y}_t = 125595 + 41.701\ X_t$ | 0.88 | 72.93 | 353.8 | 11.79 | * |
| الواردات المصرية الكلية من دول الساحل والصحراء | ٣ | (١٩٩٠-٢٠٠٠) | $\hat{Y}_t = 190382.7 + 9.607\ X_t$ | 0.84 | 54.76 | 127.8 | 7.52 | * |
| | ٤ | (٢٠٠١-٢٠١٠) | $\hat{Y}_t = 54600 + 27.363\ X_t$ | 0.74 | 23.72 | 274.7 | 9.96 | * |
| الميزان التجاري الكلي المصري مع دول الساحل والصحراء | ٥ | (١٩٩٠-٢٠٠٠) | $\hat{Y}_t = 16877 + 8.495\ X_t$ | 0.85 | 65.61 | -69.4 | 12.24 | * |
| | ٦ | (٢٠٠١-٢٠١٠) | $\hat{Y}_t = 32238 + 17.128\ X_t$ | 0.53 | 7.34 | 79.1 | 21.65 | ** |
| الصادرات الزراعية المصرية إلي دول الساحل والصحراء | ٧ | (١٩٩٠-٢٠٠٠) | $\hat{Y}_t = 7119.13 + 3.166\ X_t$ | 0.94 | 24.30 | 21.3 | 14.86 | * |
| | ٨ | (٢٠٠١-٢٠١٠) | $\hat{Y}_t = 95655 + 44.75\ X_t$ | 0.73 | 28.49 | 224.8 | 19.91 | * |
| الواردات الزراعية المصرية من دول الساحل والصحراء | ٩ | (١٩٩٠-٢٠٠٠) | $\hat{Y}_t = 10213 + 5.559\ X_t$ | 0.89 | 64.81 | 57.6 | 9.65 | * |
| | ١٠ | (٢٠٠١-٢٠١٠) | $\hat{Y}_t = 58817 + 24.412\ X_t$ | 0.09 | 0.26 | 154.9 | 15.76 | N.S |
| الميزان التجاري الزراعي المصري مع دول الساحل والصحراء | ١١ | (١٩٩٠-٢٠٠٠) | $\hat{Y}_t = 30958 + 1.571\ X_t$ | 0.68 | 19.81 | -36.3 | 4.33 | * |
| | ١٢ | (٢٠٠١-٢٠١٠) | $\hat{Y}_t = 41303.9 + 16.411\ X_t$ | 0.52 | 7.73 | 69.9 | 23.48 | ** |

**حيث:** $\hat{Y}_t$ = القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة "t"

$$* \text{ Annaul growth Rate} = \frac{\hat{B}}{\text{Average}} \times 100$$

$X_t$ = متغير الزمن في السنة "t" ، حيث t = ١، ٢، ٣، ..... ١١ سنة، ١٠ سنة.

$\hat{T\beta}$ = قيم "t" المحسوبة

$R^{-2}$ = معامل التحديد المعدل Adjusted R-Squared

F = قيمة F المحسوبة للنموذج

*،**: تشير إلي المعنوية الإحصائية عند مستوي ٠,٠١، ٠,٠٥ علي الترتيب، وتشير إلي عدم معنوية التقدير ← N.S

**المصدر:** حسبت من بيانات جدولي ٢، ٣ بالدراسة.

وارتفعت قيمة الواردات الزراعية المصرية من التجمع من حوالي ٥٧,٦ مليون دولار تمثل نحو ١,٩% من إجمالي الواردات الزراعية المصرية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة الأولي إلي حوالي ١٥٤,٩ مليون دولار تمثل نحو ٤% من إجمالي الواردات الزراعية المصرية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة الثانية، بينما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية المصرية من تجمع دول الساحل والصحراء نحو ١٠٤ مليون دولار تمثل نحو ١٠٤ مليون دولار تمثل نحو ٣,١% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية المصرية خلال الفترة الكلية.

وتوضح معادلة الاتجاه العام (٩) جدول ٤ زيادة قيمة الواردات الزراعية المصرية من التجمع خلال فترة الدراسة الأولي بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١ يقدر بنحو ٥,٥٥٩ مليون دولار ويمثل نحو ٩,٦٥% من متوسط قيمة الواردات الزراعية المصرية من دول التجمع خلال تلك الفترة، وتوضح قيمة $\overline{R}^2$ أن حوالي ٨٩% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات الزراعية المصرية من تجمع الساحل والصحراء قد يعكسها عنصر الزمن.

كما توضح معادلة الاتجاه الزمني العام (١٠) جدول ٤ زيادة قيمة الواردات الزراعية المصرية من دول الساحل والصحراء خلال فترة الدراسة الثانية بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٤,٤ مليون دولار تمثل نحو ١٥,٨% من متوسط قيمة الواردات الزراعية المصرية من التجمع خلال فترة الدراسة، ولم تثبت معنوية تلك الزيادة إحصائياً.

وفيما يتعلق بالميزان التجاري الزراعي المصري مع تجمع دول الساحل والصحراء توضح بيانات جدول ٣ والتحليل الإحصائي لها بجدول ٤ أن هناك عجز في الميزان التجاري الزراعي المصري مع التجمع خلال فترة الدراسة الأولي بلغ نحو ٣٦,٣ مليون دولار تمثل نحو ١,٤% من العجز في الميزان الزراعي المصري الكلي لنفس الفترة، كما يلاحظ حدوث تحسن في الميزان التجاري الزراعي المصري مع التجمع خلال فترة الدراسة الثانية حيث حقق فائض قدره ٦٩,٩ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة. وتبين معادلة الاتجاه الزمني العام (١١) بجدول ٤ زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري مع دول الساحل والصحراء خلال فترة الدراسة الأولي بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠١، ويقدر بنحو ١,٦ مليون دولار بما يمثل نحو ٤,٣٣% من متوسط قيمة العجز خلال نفس الفترة، وتوضح قيمة $\overline{R}^2$ أن حوالي ٦٨% من التغيرات الطارئة علي الميزان التجاري الزراعي المصري خلال تلك الفترة قد يرجع إلي عامل الزمن.

وتبين معادلة الإتجاه العام (١٢) بجدول ٤ وجود فائض في الميزان التجاري الزراعي المصري مع دول التجمع خلال فترة الدراسة الثانية بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠٥، يقدر بنحو ١٦,٤١١ مليون دولار، يمثل نحو ٢٣,٥% من متوسط قيمة الفائض خلال فترة الدراسة، وتوضح قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ أن حوالي ٥٢% من التغيرات الطارئة علي الميزان الزراعي المصري مع تجمع دول الساحل والصحراء قد يعكسها عنصر الزمن.

## العوامل المؤثرة علي التجارة الخارجية المصرية مع تجمع دول الساحل والصحراء

لقياس العوامل المؤثرة علي التجارة الخارجية المصرية مع تجمع دول الساحل والصحراء، تم تقدير نموذج الجاذبية للتبادل التجاري بين مصر وهذا التجمع في حالتي الصادرات والواردات وكذلك قياس التأثير الفردي لكل دولة "country Effect" علي التجارة الخارجية المصرية.

وهنا تجدر الإشارة إلي أن عدد السنوات موضع التحليل "السلسلة الزمنية" تبلغ (٢١) سنة، في حين يبلغ عدد الدول الأعضاء بالتجمع (٢٨) دولة، وفي هذه الحالة يصعب تقدير النموذج إذا جاوز عدد الدول الأعضاء لعدد سنوات السلسلة الزمنية، لذلك فقد تم إختيار أهم (٩) دول من حيث حجم التبادل التجاري بينها وبين مصر وهي: "السودان، إريتريا، المغرب، تونس، جيبوتي، سيراليون، ليبيا، كينيا، وموريتانيا"، حيث تصدر مصر لتلك الدول نحو ٨٦,٣% من إجمالي صادراتها لتجمع دول الساحل والصحراء، كما تستورد منها حوالي ٩٠,٧% من إجمالي الواردات المصرية من دول التجمع خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، كما أنه لا توجد سنوات مبتورة في السلسلة الزمنية بين مصر وهذه الدول، بمعني أن هناك تبادل تجاري علي جانبي الصادرات والواردات بين مصر وهذه الدول طوال فترة الدراسة وهو ما يعطي نتائج موثوقة لنموذج التحليل. وعلي ذلك فإن عدد مشاهدات النموذج سيكون (١٨٩) مشاهدة مختلطة "Panel Data" أي بيانات مقطعية وسلاسل زمنية لعدد (٩) دول وكل دولة لها سلسلة زمنية تبلغ (٢١) سنة، وهذا النوع من البيانات يكون أكثر فائدة في تحديد العلاقة المناسبة بين المتغيرات خلال الزمن، هذا بالإضافة إلي أنها تمكن من القدرة علي مراقبة التأثيرات الفردية لكل زوج من الشركاء التجاريين "Individual Effect" والتي عندما تهمل فإن طريقة المربعات الصغري "OLS" ستكون متحيزة إذا كانت هذه التأثيرات الفردية مرتبطة مع معاملات الانحدار. لذلك فقد تم إستخدام طريقة التقدير للبيانات المختلطة "Pooled Estimation" وهي تتم بطريقتين: الأولي (REM) "Random Effects Model" وهي تستخدم عندما يكون التدفق التجاري بين عينة من الشركاء التجاريين محدد عشوائياً، أما الطريقة الثانية "Fixed Effects Model" (FEM) وتكون أفضل من السابقة عند تقدير التدفقات التجارية بين الدول المحددة سابقاً، وقد تم إستخدام الطريقة الأخيرة في التقدير حيث تم إختيار النموذج المقدر والأفضل من الناحتين الإحصائية (معنويات المعالم والنموذج والمشاكل المرتبطة به) والإقتصادية (الإشارات

المتوقعة، حجم المعالم إذا كانت محددة الحجم) في تقدير الصادرات أو الواردات، كما تم إستخدام إختبار "Wald" للتأكد من معنوية تأثير الزمن.

## نتائج تقدير نموذج الجاذبية للصادرات المصرية إلي تجمع الساحل والصحراء

توضح المعادلة (١) بجدول ٥ منطقية المتغيرات الداخلة في النموذج من حيث الإشارات، فقد تطابقت تلك الإشارات مع ما هو متوقع نظرياً "كلما زاد عدد السكان فمن الممكن أن يزيد أو يقل حجم الصادرات، وتناسب عكسي بين سعر الصرف وحجم الصادرات، وأيضاً تناسب عكسي بين حجم الصادرات والمسافة الجغرافية"، كما أوضحت قيمة F معنوية العلاقات المقدرة بالنموذج، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ إلي أن حوالي ٨٧% من التغيرات في حجم الصادرات المصرية إلي تجمع الساحل والصحراء ترجع إلي التغير في المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج والتي تشمل (إجمالي الناتج المحلي لمصر، والدول التسع أعضاء التجمع بالنموذج، وعدد السكان، والمسافة الجغرافية، وسعر الصرف) في حين ترجع باقي التغيرات إلي عوامل أخرى غير مقيسة بالنموذج. كما تدل قيمة إختبار (D-W) علي عدم ظهور مشكلة الإرتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية وهو ما يمكن من الحصول علي تقديرات ذات كفاءة، كما إتضح من معنوية إختبار Wald الأثر المعنوي للزمن (Dumm's) وتبين أفضلية تقدير النموذج بطريقة FEM بمقارنة قيمة F ومعامل التحديد المعدل $R^{-2}$.

وتوضح نتائج نفس المعادلة أن زيادة إجمالي الناتج المحلي في مصر GDPi بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة الصادرات المصرية لتجمع دول الساحل والصحراء بنحو ٦,٢١%، كما أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من الدول التسع الداخلة في النموذج GDPj بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة الصادرات المصرية إليها بنحو ١,١٥%، كما تبين أن زيادة عدد السكان NI في مصر بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال انخفاض الصادرات المصرية للدول التسع بالنموذج بنحو ٠,١١%، كما أن زيادة عدد السكان في دول التجمع المستوردة NJ بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة الصادرات المصرية إليها بنحو ٣,٩٨%، بينما تبين أن زيادة المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة DISij بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال إنخفاض صادرات مصر إليها بنحو ٢,٠٦%، أيضاً فإن زيادة سعر الصرف R بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال انخفاض الصادرات المصرية إلي الدول أعضاء التجمع بالنموذج بنحو ٠,٢%. وذلك بإفتراض ثبات باقي العوامل الأخرى عند مستوي معين.

ولقياس الأثر الفردي للدول التسع أعضاء تجمع الساحل والصحراء الداخلة بنموذج التحليل علي الصادرات المصرية، توضح المعادلة (١) بجدول ٦ معنوية العلاقات المقدرة بالنموذج وذلك طبقاً لقيمة F، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ إلي أن حوالي ٩١% من التغيرات في حجم الصادرات المصرية إلي دول تجمع الساحل والصحراء موضع التحليل ترجع إلي التغير في المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج والتي تشمل (متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر، ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول التسع بالنموذج، والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة، ومتوسط سعر الصرف) في حين ترجع باقي التغيرات إلي عوامل أخرى غير مقيسة بالنموذج، كما تدل قيمة اختبار D-W علي عدم ظهور مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية، كما تبين معنوية الفروق بين الزمن (Dumm's) وذلك كما يتضح من معنوية إختبار Wald. وتشير نتائج المعادلة إلي أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر. Per capita GDPi بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة الصادرات المصرية لدول التجمع التسع بنحو ٥,٩٢%، في حين أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل دولة من هذه الدول. Per capita GDPj بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال إنخفاض الصادرات المصرية إليها بنحو ٠,٠٤%، وهو ما يعني أنه بزيادة الدخل الفردي للمواطن في تلك الدول فإن طلبة الإستيرادي علي المنتجات المصرية يقل، وبالتالي تنخفض الصادرات المصرية لهذه الدول، وفي هذه الحالة يتم إعتبار السلع المصرية سلع غير جيدة أو رديئة "Given Good" ينخفض الطلب عليها بزيادة دخل المواطن في هذه الدول ويلجأ إلي الإستيراد من دول أخرى، كما تشير التقديرات إلي أنة بزيادة المسافة الجغرافية DISij بين مصر وكل دولة بنسبة ١% تؤدي إلي إحتمال إنخفاض الصادرات المصرية إليها بنحو ٤,١٨%، كما أن زيادة سعر الصرف R بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال إنخفاض الصادرات المصرية إلي دول التجمع بنحو ٠,١٠%، وذلك بإفتراض ثبات باقي العوامل عن مستوي معين.

وتوضح تقديرات نفس المعادلة أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من "السودان، تونس، سيراليون، ليبيا، كينيا، وموريتانيا" بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة الصادرات المصرية إلي تلك الدول بنحو ٥,١٧%، ٤,٧٩%، ٢,٢٦%، ٦,٣١%، ٣,١١%، ٠,٤٨% لكل منها علي الترتيب. كما تبين أن أهم الدول المسئولة عن إنخفاض الصادرات المصرية في حالة إرتفاع مستوي الدخل الفردي بها هي "إريتريا، المغرب، وجيبوتي" حيث توضح المعادلة أنه في حالة زيادة مستوي الدخل الفردي بتلك الدول بنسبة ١% من المحتمل أن تنخفض الصادرات المصرية إليها بنحو ٢,٣٦%، ١,٤٠%، ١,٩٩% لكل منها علي الترتيب.

جدول ٥. نتائج تقدير نموذج الجاذبية للصادرات والواردات المصرية مع تجمع دول الساحل والصحراء خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).

*Dependent variables: Xij.*

*Method: pooled least squares.*

| Variables | (1) Exports | | | (2) Imports | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Coefficient | t.statistic | Prob. | Coefficient | t.statistic | Prob. |
| Constant | 131.974 | 14.425 | 0.000 | -70.184 | -5.291 | 0.000 |
| YI (GDPi) | 6.217 | 25.933 | 0.000 | 3.719 | 2.244 | 0.020 |
| YJ (GDPj) | 1.153 | 8.501 | 0.000 | 1.005 | 7.353 | 0.000 |
| NI | -0.114 | -4.007 | 0.000 | 0.179 | 3.831 | 0.001 |
| NJ | 3.980 | 16.171 | 0.000 | -8.011 | -5.077 | 0.000 |
| YDIF | 0.273 | 2.199 | 0.030 | 0.145 | -3.916 | 0.000 |
| DISij | -2.062 | -12.414 | 0.000 | -0.372 | -7.134 | 0.000 |
| R | -0.219 | -4.736 | 0.000 | 0.017 | 2.103 | 0.030 |
| R-squared | | 0.873591 | | | 0.839017 | |
| Adjusted-R-squared | | 0.873001 | | | 0.831941 | |
| S.E.of regression | | 0.617039 | | | 0.574216 | |
| Log Like Lihood "LLF" | | -7131.580 | | | -311.409 | |
| Durbin-watson-stat | | 2.064153 | | | 2.064010 | |
| F.statistic | | 11816.175 | 0.000 | | 915.049 | 0.000 |

**"Wald Test"**

| Dumm's | (1) Exports | | (2) Imports | |
|---|---|---|---|---|
| | t-statistic | Probability | t-statistic | Probability |
| | 7.902065 | 0.000 | 5.114674 | 0.000 |

**Data Source:**

* Trade statistics (Exports and Imports):

1- African statistical year Book, various issues.

2- United nations, comtrade Database, statistics Division, (http://unstats.un.org/ unsd/ comtrade/ dq.QuickQuery.asPX).

* GDP and per capitaincome:

1- http://www.afdb.org

2- http://Data.worldbank.org

* Distance between maintrading cities: (http://www.distances.com).

جدول ٦. نتائج تقدير نموذج الجاذبية لقياس الأثر الفردي للدول أعضاء تجمع الساحل والصحراء على الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)

*Dependent variables: Xij.*
*Method: pooled least squares.*

| Variables and countries | (1) Exports | | | (2) Imports | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Coefficient | t.statistic | Prob. | Coefficient | t.statistic | Prob. |
| YHI (percapita GDPi) | 5.921 | 11.137 | 0.000 | -4.226 | -9.155 | 0.000 |
| YHJ (percapita GDPj) | -0.047 | -3.365 | 0.000 | -1.479 | -4.605 | 0.000 |
| DISij | -4.181 | -8.191 | 0.000 | -3.295 | -3.731 | 0.000 |
| R | -0.105 | -2.204 | 0.020 | 0.201 | 1.818 | 0.070 |
| 1-Sudan | 5.172 | 9.337 | 0.000 | 2.315 | 2.943 | 0.003 |
| 2-Eritrea | -2.359 | -4.152 | 0.000 | -1.099 | -7.955 | 0.000 |
| 3-Morocco | -1.406 | -6.100 | 0.000 | -2.526 | -5.812 | 0.000 |
| 4-Tunisia | 4.790 | 8.441 | 0.000 | 3.147 | 9.017 | 0.000 |
| 5-Dejibouti | -1.995 | -0.175 | 0.310 | -1.462 | -3.999 | 0.000 |
| 6-Sierra-leone | 2.266 | 4.950 | 0.000 | 2.941 | 8.170 | 0.000 |
| 7-Libya | 6.314 | 10.353 | 0.000 | 2.171 | 1.581 | 0.093 |
| 8-Kenya | 3.110 | 3.157 | 0.000 | 3.114 | 5.703 | 0.000 |
| 9-Mauritania | 0.487 | 2.959 | 0.010 | -2.442 | -3.238 | 0.000 |
| R-squared | | 0.913096 | | | 0.921180 | |
| Adjusted-R-squared | | 0.913007 | | | 0.921400 | |
| S.E.of regression | | 0.444491 | | | 0.513085 | |
| Log Like Lihood "LLF" | | -109.173 | | | -109.064 | |
| Durbin-watson-stat | | 2.068502 | | | 2.068515 | |
| F.statistic | | 265.091 | | | 119.412 | |

**"Wald Test"**

| Dumm's | (1) Exports | | (2) Imports | |
|---|---|---|---|---|
| | t-statistic | Probability | t-statistic | Probability |
| | 12.807212 | 0.000 | 14.475531 | 0.000 |

**Data Source:**
* Trade statistics (Exports and Imports):
1- African statistical year Book, various issues.
2- United Nations, comtrade Database, statistics Division, (http://unstats.un.org/ unsd/ comtrade/ dq.QuickQuery.asPX).
* GDP and per capita in come:
1- http://www.afdb.org
2- http://Data.worldbank.org
* Distance between maintrading cities: (http://www.distances.com).

### نتائج تقدير نموذج الجاذبية للواردات المصرية من تجمع الساحل والصحراء

يتضح من المعادلة (٢) بجدول ٥ منطقية المتغيرات الداخلة في النموذج، كما يتضح أن إجمالي الناتج المحلي لمصر والدول التسع أعضاء التجمع بالنموذج وعدد السكان والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منها وسعر الصرف، تشرح نحو ٨٤% في التغيرات الحادثة في الواردات المصرية من تلك الدول، في حين ترجع باقي التغيرات إلي عوامل أخرى غير مقيسة بالنموذج، وذلك وفقاً لقيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ ، كما إتضح معنوية متغيرات النموذج وفقاً لقيمة F، وتدل قيمة إختبار D-W علي عدم ظهور مشكلة الإرتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية، كما تبين معنوية الفروق بين الزمن (Dumm's) وذلك كما يتضح من معنوية إختبار Wald. كما تبين أفضلية تقدير نموذج الجاذبية بطريقة FEM وذلك بمقارنة قيمة F ومعامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$.

وتوضح نتائج ذات المعادلة أن زيادة إجمالي الناتج المحلي المصري GDPi بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة الواردات المصرية من الدول التسع أعضاء التجمع بالنموذج بنحو ٣,٧٢%، كما أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من الدول أعضاء التجمع بنموذج التحليل GDPj بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة الواردات المصرية منها بنحو ١%، كما أوضحت نتائج التقدير أن زيادة عدد السكان في مصر NI بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال زيادة وارداتها من هذه الدول بنحو ٠,١٨%، في حين أن زيادة عدد السكان في كل دولة من الدول موضع التحليل بنسبة ١% يؤدي إلي إحتمال إنخفاض الواردات المصرية منها بنحو ٨,٠١%، وأوضحت نتائج التقدير أن زيادة المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة DISij بنسبة ١% تؤدي إلي إحتمال إنخفاض واردات مصر بنحو ٠,٣٧%، كما أن زيادة سعر الصرف R بنسبة ١% من المحتمل أن يؤدي إلي زيادة الواردات المصرية من دول التجمع بنحو ٠,٠١%، وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل عند مستوي معين.

وتوضح المعادلة (٢) بجدول ٦ الأثر الفردي للدول أعضاء تجمع الساحل والصحراء بالنموذج علي الواردات المصرية منها، حيث توضح المعادلة أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر والدول التسع بالنموذج، والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة من هذه الدول وسعر الصرف تشرح نحو ٩٢% من التغيرات الحادثة في الواردات المصرية من تلك الدول، في حين ترجع باقي التغيرات إلي عوامل أخرى غير مقيسة بالنموذج، وذلك وفقاً لقيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ ، كما أتضح معنوية المتغيرات الداخلة بالنموذج ، وتدل قيمة إختبار D-W على عدم ظهور مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ، كما تبين معنوية الفروق بين الزمن (Dumm's) وذلك كما يتضح من معنوية إختيار Wald.

وتوضح نتائج نفس المعادلة أنه بزيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر per capita GDPi بنسبة ١% يؤدى إلي إحتمال إنخفاض واردات مصر من دول تجمع الساحل والصحراء التسع بالنموذج بنحو ٤,٢٢% ، كما أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل دولة من الدول موضع التحليل per capita GDPj بنسبة ١% يؤدى إلي إحتمال إنخفاض الواردات المصرية بنحو ١,٤٨%، ويفسر ذلك بإرتفاع الإستهلاك المحلي بتلك الدول على حساب التصدير للخارج عند إرتفاع مستويات الدخول الفردية بها، كما توضح التقديرات أن زيادة المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة DISij بنسبة ١% تؤدى إلي إحتمال إنخفاض الواردات المصرية بنحو ٣,٢٩% ، كما أن زيادة سعر الصرف R بنسبة ١% يؤدى إلي إحتمال زيادة الواردات المصرية من هذه الدول نحو ٠,٢٠% ، وذلك بإفتراض ثبات باقي العوامل عند مستوي معين.

كما تبين من تقديرات نفس المعادلة أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي لإجمالي في كل " السودان ، تونس ، سيراليون ، ليبيا ، وكينيا" بنسبة ١% يؤدى إلي إحتمال زيادة الواردات المصرية من تلك الدول بنحو ٢,٣١ % ، ٣,١٥% ، ٢,٩٤ % ، ٢,١٧% ، ٣,١١% لكل منها على الترتيب. كما أوضحت التقديرات أن أهم الدول المسئولة عن إنخفاض الواردات المصرية في حالة إرتفاع مستوى الدخل الفردي بها هي" إرتيريا، المغرب، جيبوتي، وموريتانيا" حيث أنه بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% يؤدى إلي إحتمال إنخفاض الواردات المصرية من هذه الدول بنحو ١,٠٩%، ٢,٥٢% ، ١,٤٦ ، ٢,٤٤% لكل منها على الترتيب.

### أهم المشكلات التى تواجه تنمية التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء

تواجه تنمية العلاقات التجارية والإقتصادية بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء العديد من المشكلات والتحديات والتي من أهمها ما يلي:

١- أنه على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التجارية والعلاقات الإقتصادية بين مصر وكافة التكتلات الإقتصادية على إمتداد أفريقيا، إلا أن تلك العلاقات والاتفاقيات لم تنجح في تفعيل وتنمية النشاط التجاري البيني بشكل مؤثر، إلى الدرجة التي لم تمثل صادرات وواردات مصر مع الدول والتكتلات الأفريقية – بدون الدول العربية – إلا حوالي ١,٥%، ٣,٢% فقط من إجمالي متوسط قيمة الصادرات والواردات – المصرية كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) على الترتيب . وقد يرجع ذلك إلي الطبيعة الاقتصادية للدول الأفريقية ذاتها، من حيث تركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والتجمعات الإقتصادية الكبرى وبصفة

خاصة ( الأتحاد الأوربي – الولايات المتحدة – الصين ودول جنوب وشرق أسيا) فضلاً عن التواجد القوى للشركات متعددة الجنسيات وتغلغلها في النشاط الإقتصادي بها. يضاف إلي ذلك الأرتباط القوي بين معظم الدول الإفريقية وبين مستعمريها السابقين، وهو الأمر الذي أدى إلي خلق حالة من الإستقرار النفسي لدى المستهلك الأفريقي للسلع المنتجة في هذه الدول.

٢- صعوبات عمليات النقل والشحن، وعدم توافر خطوط نقل سواء برية أو بحرية أو جوية " منتظمة ومباشرة بين مصر ومعظم دول تجمع الساحل والصحراء، ففي كثير من الأحيان يتم تصدير المنتجات المصرية إلي أسواق تلك الدول عن طريق أوروبا ، خاصة مع إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلي العديد من الدول الأفريقية ، يضاف إلي ذلك إرتفاع أسعار الشحن والنقل إلي الدول الأفريقية ، وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن ، والتي قد تصل إلي أكثر من شهر ، مما يؤدى إلي تلف البضائع في بعض الأحيان ، علاوة على ذلك فإن ضعف شبكه النقل البرى والسكك الحديدية وعدم توافر الموانئ التجارية من أهم مشكلات عمليات النقل في الدول الأفريقية عموماً.

٣- يعتبر قصور الدعاية والإعلان عن المنتجات المصرية، والتواجد المصري الضعيف في المعارض الأفريقية بالإضافة إلي عدم وجود معارض دائمة للسلع والمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية، من أهم أسباب تدنى الصادرات المصرية إلي تلك الأسواق. كما أن عدم توافر البيانات والمعلومات والدراسات الجادة أمام المنتجين والمصدرين المصريين فيما يتعلق بالأوضاع الإنتاجية والتسويقية لدول الساحل والصحراء حتى يمكن إنتاج السلع التى تتفق وميولهم وأذواقهم الاستهلاكية، من أسباب إنخفاض التبادل التجاري المصري الأفريقي بشكل عام.

٤- المنافسة الشرسة من دول جنوب وشرق أسيا للعديد من المنتجات المصرية في أسواق دول الساحل والصحراء، نظراً لسوء الأوضاع الإقتصادية وإنخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد بها، وإنخفاض القوة الشرائية للمستهلك الأفريقي.

٥- سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين خاصة لدول (الصين، الهند ، لبنان ، وإسرائيل) على معظم القنوات التجارية في الدول الأفريقية عموماً وتجمع دول الساحل والصحراء بصفة خاصة، وهو الأمر الذي يعنى صعوبة إختراق أسواق تلك الدول.

٦- عدم وجود حماية أو دعم للمصدريين المصريين مع إرتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الإفريقية، الأمر الذي يؤدى إلي إرتفاع تكلفة التأمين على السلع المصدرة، مما يقلل من قدرتها على المنافسة في هذه الأسواق.

٧- التحديات التي تواجه نشاط رجال الأعمال والمصدريين المصريين في تعاملهم مع أسواق تجمع الساحل والصحراء – باستثناء الدول العربية بالتجمع – حيث أن معظم هذه الدول تركز على الإستيراد وفقاً لنظام التعاقد وما ينطوي عليه هذا النظام من مخاطر عدم السداد، كما أن هذه الدول تشترط أن تكون السلع والبضائع التي تستوردها من الخارج " بضاعة حاضرة" مما يستلزم شراء مناطق ومخازن داخل تلك الدول لتخزين البضائع، وهو ما يترتب عليه زيادة تكاليف التصدير.

٨- عقبات تتعلق بنظام الدفع المصرفي فغالبية بنوك دول الساحل والصحراء ليست على درجة عالية من الكفاءة، فيما يتعلق بالممارسات والنظم الشائعة في المعاملات التجارية- أي بفتح الإعتمادات المستندية – حيث تفضل هذه البنوك العمل بنظام الحساب المفتوح أو الدفع موقع الصفقة وهو ما لا يفضله رجال الأعمال المصريين، حيث يؤثرون العمل على أساس إصدار خطابات إعتماد موثقه وصادرة عن بنوك ذات سمعة دولية.

## بعض المقترحات والآليات الخاصة بتنشيط وزيادة التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء

- وضع خطه شاملة لتنمية وتنشيط التبادل التجاري مع دول الساحل والصحراء، وتكوين قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن طبيعة أسواق تلك الدول مثل دخول وعادات وأذواق وأعداد المستهلكين، والموقع الجغرافي، ومسافات النقل، ودراسة تلك الأسواق دراسة جيدة مع تحديد الدول المنافسة للصادرات المصرية ومعرفة أسعار تصديرها، ويمكن أن تتم هذه الخطة عن طريق وزارة التجارة والصناعة من خلال نقاط التجارة الدولية ومكاتب التمثيل التجاري المصري بهذه الدول- تجدر الإشارة إلي انه لا يوجد لمصر سوى ستة مكاتب للتمثيل التجاري في أفريقيا وتوجد في دول" السودان ، كينيا ، أوغندا ، زامبيا، زيمبابوى، وأثيوبيا " وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء مكاتب للتمثيل التجاري في كل دول تجمع الساحل والصحراء. كذلك لابد أن تكون الصادرات المصرية ذات جودة عالية وسعر مناسب، وملائمة لظروف وطبيعة وأذواق المستهلك في هذه الدول ، بمعنى أن يكون الإنتاج مخصص للتصدير إلي دول الساحل والصحراء ، وعدم الإقتصار على تصدير فائض الإنتاج.
- الإهتمام بإنشاء فروع للبنوك المصرية في دول الساحل والصحراء- لا يوجد فروع للبنوك المصرية في أفريقيا سوى فرع واحد لبنك القاهرة في مدينة "كمبالا" بأوغندا، وضرورة تفعيل دور الشركة المصرية لضمان الصادرات ، وبنك تنمية الصادرات وذلك فيما

يتعلق بتقديم التأمينات والضمانات اللازمة للصادرات المصرية إلي تجمع دول الساحل والصحراء ، ضد مخاطر عدم السداد (المخاطر التجارية) ومخاطر الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية (المخاطر غير التجارية) ، كما يمكن لبنك التنمية الأفريقي القيام بدور فعال في هذا الشأن ، بالتوسع في تقديم التسهيلات الإئتمانية والتمويل والمزايا والحوافز للقطاع الخاص والمستثمرين المصريين لتشجعيهم على زيادة وتنشيط التجارة مع تجمع الساحل والصحراء ، كذلك تقديم الدعم المادي والفني لتطوير البنيه الأساسية للتجارة المصرية مع هذا التجمع.

- التركيز على عمليات الدعاية والإعلان، وضرورة التواجد الفعلي للمصدريين المصريين، سواء من خلال تنظيم بعثات ترويجية تضم وفوداً حكومية وجمعيات رجال الأعمال بالتنسيق مع إتحاد الغرف التجارية الأفريقية والكائن بمدينة الإسكندرية ، أو من خلال وجود وتنظيم معارض دائمة للسلع المصرية في أسواق هذه الدول.
- الأهتمام بتطوير البنية الأساسية للتجارة مع تجمع دول الساحل والصحراء ، وذلك من خلال زيادة الأهتمام بوجود خطوط ملاحية" جوية وبحرية" بين مصر وهذه الدول ، وضرورة تطوير عمليات النقل البرى من خلال إنشاء خطوط سكك حديدية تربط بين دول التجمع ولاسيما بين دول الجوار" ليبيا والسودان".
- كما يمكن تنشيط التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء عن طريق مدخل المشروعات الأستثمارية والتنموية المشتركة، وإنشاء منطقة إستثمار مشتركة بين دول التجمع، وتعميق وتوطيد العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين مصر وتجمع دول الساحل والصحراء، بما يخدم في النهاية زيادة التبادل التجاري بين مصر وهذا التجمع الأفريقي الهام.

## المراجع


أبو طالب، عبد الوكيل محمد والبيجاوى، محيي الدين محمد خليل (٢٠٠٦). تقييم للشراكة الأورو – متوسطة بين الواقع والمأمول من وجهه النظر العربية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث.

البنك المركزي المصري (٢٠٠٦). التجمعات الاقتصادية وصور التعاون الاقتصادي في قارة أفريقيا، المجلة الإقتصادية ، المجلد (٤٢) ، العدد الثاني ، القاهرة.

بربرى، حسام الدين محمود (٢٠١٠). دور الدولة المصرية في تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الأفريقية، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، المؤتمر الثامن عشر للإقتصاديين الزراعيين ، القاهرة، ١٣-١٤.

وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٨). التمثيل التجاري، إدارة الدول والمنظمات الأفريقية، نظره مستقبلية حول التعاون الإقتصادى المصري مع أهم التكتلات والتجمعات الأفريقية، القاهرة.

وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٩). نقطة التجارة الدولية المصرية ، تنمية العلاقات التجارية المصرية مع الدول والمنظمات الأفريقية، القاهرة.

African Development Bank, African statistical year- Book, Various issues.

Anderson, J.E. (1979). "Theoretical Foundation for the Gravity Equation" American Economic Review, 69: 106-116.

Arnon, A., A. Spivak and J. Weinblatt (1996). The Potential for Trade Between Israel, the Palestinians and Jordan" World Economy, 19: 113-134.

Bergstrand, J.H. (1985). "The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence", The Review of Economics, and Statistics, 67: 474 - 481.

Egger, P. (2000). A note on The Proper Econometric Specification of The Gravity Equation, Economics Letters, 66: 25-31.

# ESTIMATING THE ECONOMIC IMPACTS OF BILATERAL TRADE BETWEEN EGYPT AND COMMUNITY OF SAHEL & SAHARA STATES (CEN-SAD) IN THE LIGHT OF THE CURRENT EGYPTIAN STRATEGIC TREND TOWARDS AFRICA

**Mohy El-Din M.Kh. El-Begawy[1*] and E.H.M. Gado[2]**

1. Agric. Econ. Dept., National Research Centre, Giza, Egypt

2. Agric. Econ. Dept. Fac. Agric., Moshtohor, Banha University, Egypt

## ABSTRACT

Community of Sahel & Sahara states (CEN-SAD) is considered one of the largest economic groupings in Africa, whose members include "twenty-eight" countries, including Egypt, although Egypt's accession to the (CEN-SAD), the volume of trade bilateral between Egypt and (CEN-SAD) members states is relatively small, and therefore the objective of this research is to try to access how to increase the volume of trade bilateral between Egypt and (CEN-SAD) and to identify the most important variables affecting Egyptian exports and imports with (CEN-SAD), and to identify the most important countries that are expending or limiting in imports from Egypt. Gravity model was estimated during the studied period (1990-2010). The results showed that during the studied period (1990-2010) Egypt's exports to each of: Sudan, Eritrea, Morocco, Tunisia, Dejibouti, Sierra-Leone, Libya, Kenya, and Mauritania reached about 86.3% of total exports to (CEN-SAD) as Egypt imports from those countries reached about 90.7% of the total Egyptian imports from (CEN-SAD). The results showed that the most effective Factors on the bilateral trade Between Egypt and (CEN-SAD) are GDP in Egypt and other countries in the model, population number, geographical distance, per capita income, and the exchange rate, the results showed also that, an increase in GDP in Egypt and other countries leads to an increase in Egyptian exports, while an increase in geopraphical distance lead to a decrease in exports. It was found that the most important countries are responsible for a decrease in Egyptian exports, i.e., Eritrea, Morocco, and Dejibouti. While, Sudan, Tunisia, Sierra-Leone, Libya, Kenya, and Mauritania respond to the demand for Egyptian exports at high level of personol income. As in the case of imports, Sudan, Tunisia, Sierra-Leone, Libya, and Kenya, are contributed to increase Egyptian imports, while Egypt's imports form, Eritrea, Morocco, Dejibouti, and Mauritania, decrease at high level of personal income to them. The study recommended the necessity of overall plan the Egyptian exports, infra structure development for the Egyptian trade with (CEN-SAD), establishing complete data base for (CEN-SAD), markets to be available for the Egyptian exports, and finally export insurance bases activation.

**Keywords:** The economic impacts of bilateral, community of Sahel-Sahara states (CEN-SAD), balance of trade, exports, individual effect.

***Corresponding author:** **Tel.:** +201009648085
**E-mail address:** mohye elbegay@yahoo.com